العرب
السبت 2019/11/30
السنة 42 العدد 11544

اتفاق أنقرة والوفاق يرفع منسوب التوتر في شرق المتوسط

رهان تركي خاسر على ورقة فايز السراج

د. أحمد قنديل
باحث في الشؤون الآسيوية

تقارب مصر وقبرص واليونان يستفز تركيا

وقّع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ورئيس حكومة الوفاق الليبية فايز السراج مذكرتي تفاهم في مجالي التعاون الأمني والمناطق البحرية. ورغم أن الجانبين لم يعلنا عن تفاصيل هاتين المذكرتين أو يذكرا أين ستلتقي الحدود البحرية بين تركيا وليبيا، فإن هذه الخطوة التصعيدية من جانب أنقرة تدعم مشروع القرصنة التركي اللاهث وراء ثروات الغاز الطبيعي والنفط في منطقة شرق المتوسط.

يرهن هذا الاتفاق سيادة ليبيا برا وبحرا وجوا بشكل تام، ويسمح للطائرات والسفن التركية بدخول المياه والأجواء الليبية دون إذن السلطات هناك. كما أن تدخل أنقرة في الشأن الداخلي الليبي بشكل غير مسبوق وتقاربها مع ميليشيات طرابلس وحلفائها السياسيين، قد يؤديان مستقبلا إلى عرقلة تصدير الغاز من منطقة شرق المتوسط إلى أوروبا، من خلال توظيف هذه الميليشيات في ضرب شاحنات نقل الغاز من مصر في طريقها إلى أوروبا أو في تفجير خط الأنابيب المزمع إنشاؤه بين إسرائيل وإيطاليا مرورا باليونان، والمعروف باسم "خط أنابيب شرق المتوسط".

لم يجد أردوغان أمامه سوى السراج كورقة تفاوضية بعد نجاح الترتيبات الإقليمية الجديدة من أجل تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي بين دول منطقة شرق المتوسط لتعظيم الاستفادة من الاكتشافات الهائلة من الغاز الطبيعي.

في منتصف شهر يناير 2019، أطلقت مصر وإسرائيل واليونان وقبرص والأردن وإيطاليا والسلطة الفلسطينية "منتدى غاز شرق المتوسط". ولم يتم توجيه الدعوة إلى تركيا للمشاركة بسبب مشكلاتها مع جميع جيرانها في مصر واليونان وقبرص، الأمر الذي استفز أردوغان ودفعه إلى التصعيد.

يراهن أردوغان، منذ مجيئه إلى السلطة، على ثروات الغاز الطبيعي في شرق المتوسط لتجاوز أزمة تركيا الاقتصادية والطاقوية، كما أنه أيضا "يحلم" بأن تصبح بلاده ممرا لتصدير الغاز المكتشف في منطقة شرق المتوسط إلى أسواق الغاز الأوروبية، التي تعتبر الوجهة الأمثل لتصدير هذه الاكتشافات في المستقبل القريب، خاصة وأن هذا الوضع يرشح تركيا لكي تصبح "قوة إقليمية مهيمنة" في محيطها الحيوي.

لكن تقارب الرئيس التركي مع السراج يبدو رهانا خاسرا في الحصول على جزء من كعكة الاكتشافات الهائلة من الغاز الطبيعي في شرق المتوسط. وثمة مؤشرات كاشفة عن تراجع فرص نجاح تركيا في تحقيق أطماعها في منطقة شرق المتوسط، منها:

● رفض القوى المحلية والإقليمية والدولية للسلوك التركي في المنطقة. فقد أكدت مصر أن مثل هذه المذكرات معدومة الأثر القانوني، إذ لا يمكن الاعتراف بها على ضوء أن المادة الثامنة من اتفاق الصخيرات، الذي ارتضاه الليبيون تحت رعاية أممية في 17 ديسمبر 2015، والتي تحدد الاختصاصات المخولة لمجلس رئاسة الوزراء، تنص صراحة على أن رئيس مجلس الوفاق منفردا لا يملك صلاحية عقد اتفاقات دولية.

ورفضت اليونان مذكرة التفاهم التركية الليبية حول الحدود البحرية، ووصفتها بأنها أمر مناف للعقل من الناحية الجغرافية لأنه يتجاهل وجود جزيرة كريت اليونانية بين الساحلين.

وأكد الاتحاد الأوروبي على التأثير السلبي الخطير للأعمال غير القانونية التي تقوم بها تركيا في البحر المتوسط على العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي. ووافق وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي على فرض عقوبات اقتصادية على تركيا قبل أسبوعين لمعاقبتها على عمليات التنقيب قبالة ساحل قبرص في انتهاك للمنطقة البحرية الاقتصادية الخالصة قبالة الجزيرة المقسمة.

وأميركيا، اعتبرت واشنطن أعمال التنقيب التركي في المياه القبرصية بمثابة خرق لقواعد القانون الدولي. كما قدم السيناتور الديمقراطي روبرت مينينديز والسيناتور الجمهوري ماركو روبيو، في 10 إبريل 2019، مشروع قانون جديد لمجلس الشيوخ الأميركي بعنوان "قانون شراكة الطاقة والأمن في شرق المتوسط لعام 2019".

وسيتيح مشروع القانون المقترح، حال إقراره من جانب مجلسي النواب والشيوخ ثم توقيعه من جانب الرئيس الأميركي دونالد ترامب، للولايات المتحدة وقف الاستفزازات التركية من خلال تقديم المزيد من الدعم لكل من إسرائيل واليونان وقبرص.

● اتخاذ خطوات رادعة تركيا: سعت قبرص، التي تفتقر إلى قوة بحرية كافية، إلى تطوير مستوى من الردع الفعال في مواجهة أنقرة، من خلال جذب القوى البحرية الغربية إلى جانبها، مثل الولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا.

وعززت قبرص من تعاونها مع اليونان. إذ على الرغم من أن أثينا عضو في حلف الناتو فإنها ملتزمة بالدفاع عن قبرص في حالة وقوع هجوم تركي عليها (رغم أن أنقرة شريك لها في حلف الناتو). وفي نفس الوقت، تطورت العلاقات العسكرية الثلاثية المصرية- اليونانية - القبرصية-المصرية، ومثيلتها اليونانية-القبرصية- الإسرائيلية، من خلال إجراءات مناورات عسكرية دورية وتبادل الخبرات العسكرية. وتنعقد اجتماعات دورية بين مصر وقبرص واليونان للتنسيق في سبيل حماية مناطق التنقيب عن الغاز، وذلك بعد أن اتفق وزراء الدفاع في الدول الثلاث منذ عام 2017 على تعزيز التعاون العسكري وزيادة التدريبات المشتركة.

> المادة 8 من اتفاق الصخيرات تحدد اختصاصات مجلس رئاسة الوزراء وتنص على أن حكومة الوفاق منفردة لا تملك صلاحية عقد اتفاقات دولية

وفي بداية شهر نوفمبر 2019، انطلقت فعاليات المناورات المشتركة بين القوات المسلحة المصرية واليونانية والقبرصية، المعروفة بـ"ميدوزا 9، وذلك بهدف حماية الأهداف الحيوية والاقتصادية بالبحر المتوسط ضد أي تهديدات محتملة.

إمكانية خسارة الرهان الأردوغاني على تعزيز التعاون مع السراج، لن تدفع أنقرة، على الأرجح، إلى التوقف عن اللعب بالنار في المنطقة. فلا تزال "تكلفة" التوقف عن التصعيد والاستفزاز في هذه المنطقة "مقبولة" حتى الآن للرئيس التركي مقارنة بـ"المكاسب" التي يمكن أن تعود على تركيا من الاستمرار في أنشطتها المخالفة للقانون الدولي، لاسيما مع تزايد العوائد المالية المتوقعة مع ارتفاع الطلب على الغاز الطبيعي في أوروبا.

وطالما كانت ردود أفعال الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي فاترة إلى حد ما، فمن المتوقع أن تواصل تركيا أنشطتها. وطالما كانت القوى الفاعلة في المنطقة غير راغبة في حدوث مواجهات عسكرية في المنطقة، أو فرض عقوبات صارمة على تركيا، فمن المرجح ألا تتوقف أنقرة عن تحديها للمجتمع الدولي، خاصة بعد تسلم تركيا لنظام الدفاع الروسي أس-400، ومع التوقعات بأن يتجه الرئيس التركي إلى المغامرة والتصعيد المستمر في شرق المتوسط من أجل رفع شعبيته قبل الانتخابات في سنة 2023. وهذا الوضع قد يؤدي إلى اشتعال التنافس والصراع، وربما الحرب، بين دول منطقة شرق المتوسط في المدى المنظور.

السودان يغلق صفحة الإسلاميين بقانون للتفكيك وإنهاء التمكين

حققت السلطة الانتقالية في السودان مكاسب سياسية كبيرة، عندما أصدرت مساء الخميس قانونا يؤدي إلى تفكيك الحركة الإسلامية وأذرعها الحزبية بالبلاد، في خطوة نوعية أوقفت زحف هواجس اعتملت في صفوف قطاع كبير من القوى السياسية والمواطنين الأسابيع الماضية. وجاء قبيل توجه رئيس الحكومة عبدالله حمدوك لواشنطن، لغلق ملف استمرار وضع السودان على لائحة الإرهاب الأميركية، وثيق الصلة بالموقف الحاسم من النظام القديم.

محمد أبوالفضل
كاتب مصري

القاهرة – ثمّنت جهات متباينة كل الخطوات التي اتخذتها الخرطوم لتقليص دور رموز نظام الرئيس المعزول عمر حسن البشير، منذ تولي السلطة الحالية قيادة المرحلة الانتقالية في أغسطس الماضي، لكن تمت المطالبة بتحركات أكبر تستهدف حزب المؤتمر الوطني الحاكم سابقا مباشرة، وتنهي دوره في الحياة الحزبية.

لم تجد شريحة كبيرة من السودانيين استجابة فورية من مجلس السيادة أو الحكومة بالإقدام على هذه الخطوة مبكرا، ما أوجد انطباعات تشير إلى عدم الرغبة في، وربما عدم القدرة على، طي الصفحة الإسلامية نهائيا، وبدا كأن هناك ممانعة من قبلهما في حسم الموقف تماما.

تفاعلت في الأيام الماضية قوى الحرية والتغيير مع مطلب العزل السياسي للمؤتمر الوطني، والأحزاب التي تدور في فلكه، وطالبت باتخاذ موقف أشد حسما، عقب تزايد اللغط الذي أثارته بعض القيادات الإسلامية وفهم الإجراءات اللينة في مواجهة الضغوط المتتالية على أنها ردة في مسيرة الحراك الثوري الذي انطلق للتخلص من البشير وأعوانه وكل ذيولهم في السلطة والمجتمع.

إزداد الأمر سوءا مع تصاعد النبرة التي بدأ يتحدث بها إبراهيم غندور، الرئيس الجديد لحزب المؤتمر الوطني، وتقديم مقاربات تنتهك المجال السياسي العام، وتشويه صورة قوى الحرية والتغيير، والتشكيك في نوايا تجمع المهنيين، بل والمطالبة بحكومة تكنوقراط للتخلص من الوزراء الذين جرى اختيارهم في حكومة عبدالله حمدوك.

ضاعفت كل هذه التصورات من احتمال استفادة عناصر النظام السابق من الارتباك الذي ضرب بعض الملفات السياسية والأمنية، وانعكس سلبا على مطلب السلام الشامل في البلاد، خاصة بعد سخونة الأحداث في شرق السودان.

وأشارت اتهامات كثيرة إلى وجود أصابع خفية لأشخاص ينتمون لحزب المؤتمر الوطني، لعبت دورا في تغذية الخلافات القبلية في منطقة بورتسودان في الشرق، ووجود بصمات لقيادات إسلامية سودانية وإريترية هناك، كما بدأت تتبلور ملامح علاقة بين هؤلاء وكل من قطر وتركيا، الأمر الذي استوجب زيارة عاجلة لأسمرة قام بها حمدوك للتنسيق مع الرئيس الإريتري أسياس أفورقي.

وكان من الضروري أن ترسل السلطة الانتقالية في السودان رسائل قوية في ملف النظام القديم لمن يهمهم الأمر في الداخل والخارج، عبر قناة المؤتمر الوطني، وتنهي حالة التململ، وربما السخط عليها، والاتهامات التي أخذت تتواتر حول وجود تواطؤ ما بين النظام الحالي في الخرطوم وعناصر النظام القديم، حملت إشارات خاطئة، استفادت منها بعض رموز البشير في التجرؤ على الحكومة، للإيحاء بأنها متخاذلة وضد إرادة الشعب، ولن تقدم على إجراءات تغلق الصفحة الماضية.

لذلك أصدرت السلطات الانتقاليّة قانوناً يساعد على فك الروابط التحتية داخل نظام البشير، نصّ على حلّ حزب المؤتمر الوطني، وانقضاء شخصيته الاعتبارية، ومصادرة أمواله ومنع رموزه من ممارسة العمل السياسي لعشر سنوات على الأقل.

> سيتم اللجوء إلى مزيد من إرباك المشهد في السودان، كوسيلة للهروب من تنفيذ استحقاقات إنهاء التمكين. وتتوقف المعركة على مدى صرامة التعامل من قبل الأجهزة الرسمية

ونص القانون، الذي صدر بعد مشاورات واجتماعات بين مجلس السيادة والحكومة، على تشكيل لجنة من مهامها منع السيطرة على مفاصل الدولة، من خلال إعادة النظر في التعيينات التي تمّت في عهد البشير في إدارات عامة أو خاصة ولم تستند إلى معيار الكفاءة، وكان دافعها الولاء الحزبي أو السياسي أو القرابة العائلية.

وجرى إلغاء قانون "النظام العام" المثير للجدل وتم تطبيقه منذ عام 1996، ومثّل إذلالا وانتهاكاً لحقوق المرأة والحجر على كثير من تصرفاتها، واستخدم كسلاح ضدها في مواقف عديدة، وتسبب في تقييد الحريات العامة والفردية، وتضمن غرامات مالية وعقوبات مثل الجلد والسجن لفترات تصل لخمسة أعوام.

طمأن هذا التحرك فئة كبيرة من السودانيين، انتابتها مخاوف من خسارة المكاسب التي حققها عزل البشير، وأنهى الجدل الدائر بشأن الدور السلبي الذي تقوم به الدولة العميقة في البلاد لمنع التقدم للأمام، والأهم أنه يعزز الثقة في الحكومة التي بدت مكبلة بين تركة خطيرة، وبين طموحات لا تستطيع تحقيقها خلال فترة وجيزة.

وكانت الأمور قد تعقدت مع عدم شعور المواطنين بتحسن حقيقي على مستوى الحلبة السياسية والحياة الاقتصادية، ناهيك عن التطورات الأمنية القاتمة التي وقعت في جبال النوبة في الجنوب، والاشتباكات القبلية في الشرق، وفوق هذا وذاك تعثر الوصول إلى السلام، وأصبح قرار وقف العدائيات في مناطق النزاعات مهددا بعدم تطبيقه على الأرض.

في هذه البيئة، لم تفلح الحكومة في توسيع نطاق روابط علاقاتها الخارجية بما يؤدي إلى تغيير وجه السودان فعلا. ففي ظل تراكم العثرات أصبحت مؤسسات الدولة مكبلة، ولم تستطع التقدم إلى الأمام بخطوات واسعة، توحي بأنها تسير على الطريق السليم.

واتخذ ملف الموقف من فلول نظام البشير ذريعة للتدليل على تقاعس تجاوزت رسائله الساحة الداخلية، فالدول التي وعدت بتقديم مساعدات سخية للسودان تمهلت قليلا حتى تتبين الخيط الأبيض من الأسود في أداء الحكومة حيال النظام القديم، بكل ما يحمله من معاني لها تداعيات مباشرة على الموقف من المتطرفين وقضايا الإرهاب.

مرجح أن توقف خطوة العزل السياسي، وما تضمنه القرار الأخير من بنود مهمة، جانبا من الضغوط التي مورست على السلطة الانتقالية وما صاحبها من توقعات بردّة سياسية، وأنهت ما يمكن وصفه بـ"التقية" داخل المؤسسة العسكرية، لأن القرار الأخير سوف تترتب عليه إجراءات قد لا يستطيع كثيرون مقاومتها ومعارضتها في الشارع.

ليس صدفة أن يأتي التوجه نحو تفكيك رموز النظام القديم قبل يومين من زيارة يبدأها رئيس الحكومة السودانية لواشنطن، يجري فيها محادثات مع مسؤولين في الولايات المتحدة حول رفع اسم السودان من على اللائحة الأميركية للدول الراعية للإرهاب.

وقد رشحت ملعومات ذهبت إلى صعوبة الحصول على وعد قاطع ينهي هذه القضية الشائكة خلال فترة قصيرة، خاصة أن الخرطوم لم تتخذ الإجراءات الكافية ضد رموز النظام القديم، وبدت متهاونة في مكافحة القوى الظلامية والإرهابية، ومحاكمة البشير.

قدم حمدوك عربونا للولايات المتحدة قبل أن تطأ قدماه واشنطن، ليحثها على مساعدته، ويقنع المؤسسات وجماعات الضغط المختلفة بأن السودان يسير على الدرب الإيجابي، وحكومته المدنية عازمة لتصبح متّسقة مع أهداف الثورة، وتحافظ على ثقة القوى الإقليمية والدولية التي باركتها، أملا في رفع ما تبقى من عقوبات اقتصادية، وجلب مساعدات واستثمارات لنهضة السودان.

في كل الأحوال، ليس من المتوقع أن تستسلم قيادة المؤتمر الوطني، وينتهي دور الحركة الإسلامية في السودان. فقرار العزل قد يواجه بممارسات عنيفة على الأرض، وغير مستبعد أن تظهر على السطح الخلايا النائمة التي اعتقدت أنها يمكن أن تستعيد دورها مع استمرار السيولة.

وبعد الدخول في مرحلة عملية جديدة ودقيقة، سيتم اللجوء إلى مزيد من إرباك المشهد في السودان، كوسيلة للهروب من تنفيذ استحقاقات إنهاء التمكين. وتتوقف معركة كسر العظام على مدى صرامة التعامل من قبل الأجهزة الرسمية، وحدود استسلام أو عنف روافد النظام القديم، ومساندة القوى الإقليمية والدولية للحكومة السودانية.

القطع مع النظام القديم خطوة رئيسية لتحقيق الانتقال